الباب الأول
أزمة النظم المالية المعاصرة

إن قصة الإنسان من قديم كانت قصة الاستعباد خوف الجوع، حيث السيد بيده مقدرات الدولة المالية فكان العبد يعمل عند سيده فى عصر الرق على ملء بطنه، وكان الفلاح على ذلك الحال مع السيد فى عصر الاقطاع. ولم تكن مالية الدولة فى الدول الوضعية فى العصور القديمة والعصور الوسطى ذات معالم محددة، فليست منفصلة عن مالية الملك أو الأمير. بل كانت تختلط ماليتهما بحيث كان ينفق الحاكم على الدولة كما ينفق على أسرته وحاشيته[1].

وفى الدولة القديمة كانت النظم المالية تعتمد إلى حد كبير على ما تدفعه الشعوب المغلوبة من إتاوات.

ولقد عرف لمصر القديمة نظام متكامل للضرائب المباشرة وغير المباشرة وقد عرفت الإمبراطورية الرومانية بعض أنواع الضرائب. كالضريبة على التركات والضريبة على البيوع[2].

غير أن النفقات بالصورة التى نعرفها فى الوقت الحاضر لم تكن موجودة منذ القدم. والدولة إذا ما أرادت اليوم الحصول على أدوات أو مهمات فإنها تلجأ إلى شرائها نقداً، وإذا ما احتاجت إلى خدمات الأفراد فإنها تجرى تعيين بعضهم كموظفين وتدفع لهم مرتباتهم نقداً. وذلك على النقيض مما كان يجرى عليه العمل فى الدولة القديمة من استيلاء جبرى دون مقابل أو استخدام الأفراد فى أداء المهام العامة سخرة بدون أجر، بل وكان المألوف أن يستولى القضاة على رسوم من أصحاب القضايا نظير الفصل فى خصوماتهم كأتعاب لهم.

ولو سايرنا التطور التاريخى لوجدنا أن أوروبا الغربية قد سادها عقب سقوط الامبراطورية الرومانية عصر من الفوضى السياسية انتهى بالإقطاع، حيث اختفت الدولة واختفت معالم المالية العامة.

والإسلام من أربعة عشرة قرناً قد حدد إيرادات الدولة فى كتاب الله فريضة ماضية وأساساً راسخاً فى كيانه وهى الزكاة حق للفقير والمسكين والغارم دون مقابل

---

(1) Dalton Op. Cit. PP. 17.

(٢) مبادىء الاقتصاد العام – د حامد عبدالمجيد دراز ١٩٧٩ دار النهضة العربية ص ٣٢، ٣٣ موجز فى المالية العامة – د. محمود رياض عطية ١٩٦٩- دار المعارف ص ١٠، ١١.

أو اشتراك. وقاد أبو بكر -رضى الله عنه- جهاداً شاملاً لمصلحة الفقير بقتال مانعيها. ولم يشهد التاريخ الإنسانى لذلك مثيلا فى الوقت الذى كان يغط فيه العالم المتخلف فى غمار الجهل والجاهلية، ولم ينفعه فلاسفة ولم يزودوه بأى نظام مالى يحقق كرامة الناس. وظلوا على هذا الحال إلى أن احتكوا بالمسلمين فى الأندلس وصقلية، ثم استيقظوا على إنسانية الإسلام ورعايته فى نظامه المالى الأصيل، فأخذوا حتى اليوم يحاكونه فى فجاجة بنظمهم التأمينية التى لا تغنى ولا تسمن من جوع، وبنظرية المنفعة الغامضة محاكاة لأصل المصالح المرسلة للفقه المالكى فى الأندلس.

وكان نتيجة اتصال الأوروبيين بالحضارة الإسلامية الزاهرة فى الأندلس وصقلية أن انتقلت التكنولوجيا الإسلامية وأساليب البحث التجريبى فى ميدان الاقتصاد، والإحساس بالرغبة فى الحرية وكرامة الإنسان من واقع الحياة الإسلامية التى تصان فيها الأعراض والأموال والكرامات.

وتطور ذلك كله فى ثورات:

١ - الثورة السياسية سنة ١٧٨٩، ورفعت شعارها (الحرية والإخاء والمساواة) لتحطيم الإقطاع والدين معاً. وكانت هذه دعوة زائفة ما لبثت أن تحولت إلى إرهاب سقى شوارع باريس بدماء الضحايا.

٢ - الثورة الصناعية فى انجلترا التى نتجت عن استخدام الآلة، وأحدثت انقلابا فى لإنتاج الصناعى والكشوف التكنولوجية، ولكنها مكنت فى النهاية الرأسمالية الاحتكارية من الاستئثار بالقوة الاقتصادية الأساسية.

٣ - الثورة المالية: فبتقدم الشعوب وظهور الوعى القومى فيها بدأت هذه الشعوب تطالب بوضع قواعد المالية للدولة، وبضرورة موافقة ممثلى الشعب على تقرير الضرائب وعلى كيفية إنفاقها. فإعلان الحقوق فى انجلترا سنة ١٦٢٨ قرر ضرورة إذن البرلمان لفرض الضرائب، وإعلان حقوق الإنسان فى فرنسا سنة ١٧٨٩ بين فى المادتين ١٣، ١٤ منه المبادىء الأساسية للمالية العامة وما يتبعها من تقرير البرلمان للضرائب[٣].

(٣) مبادىء المالية العامة د / زكريا محمد بيومى ص ٧، ٨ دار النهضة العربية سنة ١٩٧٨م.

وعلى ذلك يمكننا القول بأن المالية العامة باعتبارها مالية منفصلة عن مالية الحاكم يرجع وجودها فى الدولة الوضعية المعاصرة إلى فترة ليست ببعيدة.

ولقد كانت دراسة المالية العامة تدخل كجزء من علم الاقتصاد فى كتاب (ثروة الأمم) لآدم سميث «خمسة أجزاء»، خصص الأخير منها للمالية العامة وتبعه فى ذلك الكثير من الكتاب، ثم انفصلت المالية العامة تدريجيا عن الاقتصاد وأصبحت علماً مستقلاً(٤).

(4) Public Finance In theory and Practice A.R. Prest, N.A Barr pp. 1-3 Butler and Tanner Ltd., 1985 London.

الفصـــل الأول
النظـــم الماليـــة المعاصـــرة

لا يمكننا أن نعزل النظام المالى عن رؤية المجتمع لحدود تدخل الدولة فى النشاط المالى. ولهذا كان وضوح هذا نقطة بدء رئيسية فى تحديد الأدوات ورسم السياسات وعقد الموازنات، فهى تحدد الاتجاهات العامة التى تتصل بالعلاقة بين الأفراد والدولة.

ويمكن لنا أن نحدد فى الوقت الحاضر وجهتى نظر متباينتين لهذا الموقف:

النظرية العضوية:

المجتمع يعتبر كائن طبيعي، كل فرد جزء منه والحكومة هى القلب. فالفرد ليس له معنى إلا باعتباره عضواً فى الدولة ومصلحته ينظر إليها كجزء من المصلحة العامة. لهذا تغلب مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد.

النظرية الآلية:

وفى هذه الوجهة لا تعتبر الحكومة جزءاً عضويا من المجتمع، ولكنها مؤسسة وجدت بأيدى الأفراد لتحقيق إنجاز أفضل لأهدافهم الفردية. لهذا كان الفرد هو محور الاهتمام أكثر من المجتمع.

وتتباين النظرية الآلية حين التعرض لدور الدولة بالنسبة للبنية الأساسية اللازمة للمجتمع كالطرق والكبارى. فالأحرار يؤمنون بدور محدود للدولة لا يزيد عن هذا، بينما نجد الديمقراطيين الاشتراكيين يؤمنون بدور محسوس للدولة لصالح الأفراد. فليس الفرد الضعيف الدخل حرا حين لا يجد ما يكفيه، ولهذا يرون من واجب الدولة حماية العامل ورعاية الفقير.

وبين موقف الأحرار وموقف الاشتراكيين الديمقراطيين مواقف مختلفة تتباين بقدر تباين دور الدولة[٥].

وهكذا نجد أنفسنا أمام النظامين العالميين:

١ – النظام الرأسمالى.

---

(5) Harvey S.Rosen Op. Cit. pp. 6-8.

٢ – النظام الاشتراكى.
وسنتحدث عن كل بشيء من التفصيل

النظام المالى الرأسمالى:

عدد آدم سميث فى كتابه (ثروة الأمم) سنة ١٧٦٦ م أربع فئات من الأنشطة التى تقوم بها الدولة فى المجال الاقتصادى:

١ – حماية المجتمع من الغزو الخارجى «الجيش والدفاع».

٢ – الأمن والعدالة «الداخلية والعدل».

٣ – المرافق العامة الضرورية للمجتمع والتى لا تدر ربحا كافيا للأفراد «المرافق».

٤ – نفقات الحكم الضرورية.

وفيما عدا ذلك على الدولة أن تترك الأفراد أحرارا فيما يفعلون ليحققوا مصالحهم الخاصة. فإن كل فرد فى سعيه لتحقيق مصلحته يسعى فى نفس الوقت وكأنه مدفوع بيد خفية لتحقيق مصلحة المجتمع. وتدخل الدولة يفسد هذه المصلحة. وبالإضافة إلى نظرية اليد الخفية لآدم سميث، فإن هناك قانوناً آخر للأسواق هو قانون «ساى Say».

وقانون «ساى» يقوم على فكرة أن العرض يخلق طلبه، فأى زيادة فى الإنتاج تؤدى مباشرة إلى الإنفاق، وليس هناك وظيفة للنقود سوى واسطة للتبادل. وإذا ما ترك القطاع الخاص حرا فإنه سيزيد ثروته وثروة المجتمع حتى مستوى العمالة الكاملة وتوظيف كافة الموارد.

ونستطيع أن نلخص الأبعاد الرئيسية لهذا النظام فيما يلى:

١ – الحرية Liberty:

فيجب ترك الأفراد أحراراً لتحقيق مصالحهم الشخصية، فهم يختارون حرفتهم أو نشاطهم، ولهم حرية التملك، وحرية العمل، ولا يحد من هذه الحرية إلا شرط واحد هو عدم تعارضه مع حرية الآخرين. فالتدخل الحكومى يجب أن يكون فى أضيق نطاق ممكن سواء فى ميدان الإنتاج، أو فى ميدان التوزيع. فالإنتاج فى نظرهم ينظم نفسه بنفسه.

ب – المنفعة Utility

وهى أحد اركان النظام الرأسمالى الحر، وتتلخص فى تصور أن سعادة الفرد والمجتمع هى فى تحقيق أقصى إشباع ممكن.

جـ – نظرية التوازن: Harmony

فليس هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع. فالمجتمع فى نظرهم سيحقق مصلحته إذا حققها الفرد لنفسه. والمنفعة الكلية للجميع تتمشى مع المنفعة القصوى للفرد(٦).

فالحياة الاقتصادية تخضع لنظام طبيعى ينفذه الأفراد فى سعيهم لإشباع حاجاتهم الخاصة وتحقيق منافعهم، فلا تعارض بينهم وبين الصالح العام. ولذا يجب تركهم أحراراً وعلى الدولة ألا تقحم نفسها فى مضمار الحياة الاقتصادية، بل يتعين عليها حماية حرية الأفراد وملكيتهم، والقيام بالخدمات الأساسية اللازمة لازدهار هذا الاقتصاد، وهى الأمن الداخلى والدفاع الخارجى والعدالة، وتزويد الاقتصاد القومى بالخدمات الأساسية كإنشاء الطرق وحفر الترع وشق القنوات وتأمين المواصلات.

أصبحت الدولة بذلك على هامش الاقتصاد القومى أى على الحياد: فهى تساهم بالقدر اللازم لرسم الإطار الذى يعمل فيه الأفراد دون أن تتدخل لتؤثر فيه، فكل توسع فى سلطانها ونشاطها ش لا خير فيه يجب الحد منه.

ونتيجة لذلك تحدد نطاق علم المالية العامة وتلخصت المشكلة فى أن هناك نفقات عامة، يتعين تغطيتها بتوزيع عبئها بين المواطنين بطريقة عادلة.

فبالنسبة للنفقات يجب أن تكون فى أضيق الحدود، لأن الدولة مدير سيء مسرف، بعكس الفرد الذى يعد أكثر صلاحية منها فى تأدية الخدمات والقيام بالإنتاج.

ولتغطية هذه النفقات تلجأ الدولة إلى الضرائب والقروض.

فالضريبة هى الوسيلة العادية لذلك بشرط ألا تعوق النشط الاقتصادى.

أما بالنسبة للقروض فهى وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدولة عن طريق السوق المالى شأنها فى ذلك شأن الأفراد وتخضع لقانونه، وتلتزم بخدمة هذا الدين والوفاء

(٦) مستقبل الحضارة- المؤلف ص ١٩. دار المختار الإسلامى – القاهرة سنة ١٩٧٤م فقه الاقتصاد الإسلامى يوسف كمال ص ١٠.

بفوائده وأقساطه، وتستعين الدولة للوفاء بهذه الالتزامات بحصيلة الضرائب، فالقرض فى حقيقته أو فى توزيعه للأعباء العامة اختيار لضريبة مستقبلة بدلا من ضريبة حاضرة.

وتوضع هذه النفقات والإيرادات، فى إطار محدد هو ميزانية الدولة التى تخضع بدورها لأساس هام وهو ضرورة موازنتها سنويا، كى تحول هذه القاعدة دون التبذير وسوء إدارة الأموال العامة وضمان حياد الدولة المالى، ولتمكن ممثلى الشعب من مراقبة النشاط الحكومى بيسر ودقة.

وفى مثل هذه الظروف نجد أن الميزانية، بكونها وثيقة للتنبؤ بالإيرادات والنفقات، لا تتأثر بطريقة محسوسة بالتغيرات التى تنتاب الاقتصاد القومى من ناحية، ولا تحاول بدورها أن تؤثر فيه من ناحية أخرى، وذلك لقلة حجم النفقات واعتمادها على مصادر ثابتة للإيرادات.

والخلاصة أن نطاق المالية العامة فى ظل النظام المالى المحايد يهتم بتغطية الأعباء العامة فقط، ثم توزيعها توزيعا عادلا على الجميع. وسبب وجوده هو الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية الأعباء الضرورية، وعلى ذلك فالمبادىء التى تحكم هذا النظام المالى هى:

١ - أفضل الانفاق - كما يقول ساى - وأفضل الضرائب هو ما قل مقداره.

٢ - ضرورة تحقيق الحياد المالى للدولة.

٣ - التوازن قاعدة الميزانية.

وعلى ضوء ما سبق يعرف علم المالية العامة طبقا للفكر الكلاسيكى بأنه «**العلم الذى يهتم بدراسته الوسائل التى تحصل بها الدولة على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة**».

أزمة الرأسمالية:

بلغت الرأسمالية الصناعية ذروتها فى القرن التاسع عشر، وساهمت مساهمة فعالة فى التقدم الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة، ولكن منذ نهاية هذا القرن بدأت ترتسم معالم التناقض الداخلى لأسباب عديدة.

فالحرية ليست كفيلة باستمرار المنافسة بل أدت إلى ظهور الاحتكارات... فالمنافسة قد تقتل المنافسة، كما تسلل الربا فى البنية النقدية وتضخمت أنشطة البنوك القائمة عليه.

ففقدت آلية جهاز الثمن مهمتها وفاعليتها لأنها تخلت عن الضوابط الضرورية لسلامة عملها..

وهكذا انتشرت الاحتكارات تحدد الكمية أو السوق أو السعر، متجهة إلى أبشع استغلال للمستهلكين. وتطورت من الاحتكار الفردى إلى الاتحادات المعروفة بالكارتل، إلى الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات اليوم.

وكان نتيجة لعدم توافر شروط المنافسة فى السوق أن اتجه المنتجون إلى التغرير بالناس عن طريق الإعلان وخداع العلامات التجارية، مما يؤدى إلى تضليل المستهلكين فيما يسمى بالمنافسة الاحتكارية.

وانتشرت البطالة وتكررت الأزمات الاقتصادية، وتميزت اقتصاديات هذا النظام بعدم الاستقرار الاقتصادى، حتى نشأت دراسات مستفيضة فى الأزمات والدورات الاقتصادية تحكى قصة الدورة من الرواج إلى التضخم ثم من الكساد إلى الركود لتبدأ دورة أخرى من الرواج.

كل هذا أدى إلى التفاوت المخيف فى توزيع الدخول، وعدم وجود مقاييس ثابتة لإعادة التوزيع أو رعاية الطبقات المحرومة. وهذا أدى إلى مزايا نسبية للطبقات العليا على فرص التعليم وشغل المناصب وقيادة المجتمعات والتأثير فى كافة السلطات التشريعية والسياسية لصالحها.

ووفقا لقواعد السوق فقد اتجه الإنتاج إلى تلبية احتياجات الطبقات القادرة، فحظيت الكماليات بالرعاية الأولى فى سلم الأولويات، وتراجع إنتاج الضرورات إلى مرتبة ثانية.

كما اتجه دافع الربح الذى لا يقيده قيد من الخلق أو الواجب إلى تبديد الموارد وتلويث البيئة فضلا عن إشعال الحروب والفتن بتجارة السلاح.

وانتقل الاستغلال الداخلى فى المجتمع الرأسمالى من الرأسماليين للفقراء، بقوة الاحتكارات العالمية، إلى الاجتياح العسكرى للدول المتخلفة لتسيطر عليها بقوة السلاح وتخضع حكامها لنفوذهم وتتبع اقتصادها لاقتصادهم · فيظهر أفظع استغلال عرفه التاريخ الإنسانى من دول العالم الغربى لدول العالم الثالث وأغلبه مسلمون. ثم استبدل الاستعمار العسكرى بالتبعية الاقتصادية عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية وعن طريق الإغراق فى هاوية الديون.

وحين ظهرت كل هذه السوءات وانكشف زيف شعار الحرية وتعرى الغرب عن دعوى الحضارة لتظهر مخالبه الوحشية، ارتمى العالم بفعل المغرضين إلى نظام آخر شقى به عمرا طويلا حتى اكتشف مصيبته، وهو الاشتراكية، وبدأت بخديعته حين رفعت شعار العدالة فقضت على الكفاية بالتأميم الحرام والتسعير الظالم.

ثانياً: النظام المالى الاشتراكى:

يقول ماركس (إن الملكية الخاصة الرأسمالية المتولدة عن طرق الإنتاج الرأسمالية هى السلب الأول للملكية الخاصة القائم على أساس العمل الفردى، ولكن الإنتاج الرأسمالى يولد بقوة القانون الطبيعى الذى لا يتغير، القوة التى تسلبه أى تنفيه. وهذا سلب السلب «نفى النفى»، هذا السلب الثانى لا يؤدى إلى عودة الملكية الخاصة ولكنه يعيدها على أساس التعاون والملكية المشتركة للأرض وأدوات الإنتاج التى ينتجها العامل بنفسه.

إن تحويل الملكية الخاصة المبعثرة القائمة على العمل الفردى إلى ملكية رأسمالية عملية أطول أمدا وأشد عنفا وأكثر صعوبة من تحول الملكية الخاصة الرأسمالية إلى ملكية اجتماعية. كان الأمر فى الحالة الأولى متعلقا باستيلاء البعض على ملكية جمهور الناس أما فى الحالة الأخيرة فالذى يعنينا هو الاستيلاء على ما يملك نفر قليل بواسطة جمهور الناس(٧).

فالاقتصاد الاشتراكى يقوم على قواعد محددة:

١ – قيام الثورة الاشتراكية التى يسيطر بها العمال على الحكم كشرط أول.

٢ – تأميم الدولة لكل عناصر الإنتاج والقضاء على كل دخل سوى أجر العامل.

٣ – النشاط الاقتصادى عن طريق جهاز التخطيط، وكل العلاقات الاقتصادية الدولية تتم عن طريق الدولة.

ومارست روسيا تطبيق هذا التنظير.

ففى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٧ صودرت كل الملكيات الكبيرة بدون تعويض وآلت الملكيات الزراعية إلى مجالس الفلاحين فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ وخضعت

(٧) رأس المال كارل ماركس ترجمة راشد البراوى جـ ٢ ص ٢٢٣– ٢٢٥ مكتبة النهضة المصرية.

كل المؤسسات الصناعية والتجارية للإشراف الفعلى المباشر للعمال ثم تلا ذلك إلغاء التجارة الداخلية وتأميم البنوك أو الشركات وتقرر الاستيلاء على فائض الإنتاج عينا.

والميزانية بذلك صورة توضح قدرة الوحدات الاقتصادية على الإنتاج وعلى درجة استخدامها لمواردها ومدى النمو المحقق.

وتنقسم نفقات الميزانية فى الدولة الاشتراكية إلى نفقات الدولة الاستثمارية، والنفقات على الخدمات العامة، أو كما عبر عنها الماركسيون بنفقات النشاط الإنتاجى والإنفاق غير الإنتاجى. وتشمل النفقات الأولى الاستثمارات الرأسمالية الموجهة لبناء الأصول الثابتة الجديدة وتوزيعها بطريقة مركزية على مختلف فروع الاقتصاد القومى وفقا للخطة، كما تشمل أيضا الأموال الموجهة لمد المشروعات برأس المال العامل فى بدء إنشائها أو أثناء عملها، إذا كانت المنشأة تهدف إلى التوسع فى نشاطها، أو لسد عجز أو خسارة ضاقت بها، ويتحدد حجم هذه الأموال وفقا للقواعد المقررة التى ترمى إلى تحقيق التوافق بين حجم الأموال وسد الحاجات الضرورية التى تلمسها المنشأة. إلى جانب ذلك يقوم الجهاز الائتمانى بتمويل حاجات المشآت من قروض موسمية.

أما بالنسبة لنفقات الخدمات العامة فهى تشمل الإنفاق عى التعليم والصحة ونفقات الضمان الاجتماعى والتأمين ونفقات الدفاع.

أما موارد تمويل الاستثمارات فى المؤسسات الاشتراكية فهى:

أ – الموارد الذاتية للمؤسسات، ويتمثل جزءها الأكبر فى صندوق الاستهلاك والتنمية من أرباح المؤسسات.

ب – إعانة الموازنة العامة الغير قابلة للاسترداد.

جـ – القروض من بنوك الاستثمار.

ويعتبر اليوم أهم إيرادات الدولة الاشتراكية للإنفاق ما يلى:

١ – **موارد من المؤسسات**: إن الضريبة على المبيعات (على رقم الأعمال Turnover) المعمول بها فى الدولة الاشتراكية هى المصدر الرئيسى لموازنات الدولة الاشتراكية إذ وصلت حصيلتها من ٦٠٪ إلى ٧٥٪ من مجموع إيرادات

تلك الموازنات وتكون ما يزيد على ٢٥٪ من الناتج المادى الصافى وتعتبر من أهم أدوات السياسة المالية التى يوازن بها الاشتراكيون بين العرض والطلب للسلع.

وهذه الضريبة تحسب على أسعار بيع السلع الاستهلاكية برفع سعرها أعلى من تكلفتها الإنتاجية ارتفاعا كبيراً قد تصل فى بعض السلع إلى ٥٠٪. ويركز على السلع التى طلبها غير مرن لزيادة الحصيلة كالسكر.

٢ - **التأمينات الاجتماعية**: وهى المبالغ التى تدفعها المؤسسة لموازنة الدولة دون أن تستقطع من المرتبات والأجور وتحدد بنسبة مئوية من صندوق المرتبات.

٣ - **موارد من الإقراض**: وهى الفوائد المستحقة على القروض التى منحت للمؤسسات بواسطة بنوك الدولة.

٤ - **الضريبة على الربح**: وتسمى أحيانا الاقتطاع من ربح المؤسسة[٨].

وتعد ميزانية الدولة الاشتراكية انعكاسا للتخطيط الاقتصادى، إذ أن تقسيم الخطط الخمسية والسبعية إلى خطط سنوية يرتب بالضرورة سنوية الميزانية، كما أن تطبيق مبدأ المركزية يؤدى إلى وحدة الميزانية، واعتناق التخطيط الاقتصادى أدى إلى ضرورة توازن الميزانية.

وبينما تستمد الميزانية فى الدول الرأسمالية الجزء الأكبر من إيراداتها من الضرائب المباشرة المفروضة على القطاع الخاص، تقل أهمية هذه الموارد فى الدول الاشتراكية لتضطلع إيرادات القطاع العام بالدور الرئيسى، حتى كونت فى بعض الدول ما يزيد

---

(٨) النظام المالى السوفيتى إشراف د.أ. اللاخترديان ت أحمد فؤاد بلبع مكتبة شئون القاهرة - مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع الضرائب فى الاتحاد السوفيتى تنظيمها ودورها القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد سنة ١٩٦٩
National Investment Bank, Trainging Seminar. 1984.
عن الطريق إلى التوازن لكى فى الثورة بعدة المصرية سيد أحمد نيوب ص ٥٩-٦٦.

عن ٩٢٪ من الإيرادات، وكلما نما القطاع الاشتراكى كلما ازدادت أهميته كمورد للميزانية وقلت أهمية الضريبة على القطاع الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن التخطيط الاقتصادى والمالى، وإن كونا وحدة كاملة، إلا أن هذا لا يعنى تطابقا كاملا وتلقائيا بين الخطط الاقتصادية والخطط المالية، فقد لا تتوافق التدفقات العينية والنقدية لعدم الدقة فى التخطيط أو التنفيذ، سواء التغاير فى سرعة تدفقها أو اتجاهها أو فى حجمها، وهنا يقع على الميزانية عبء تحقيق هذا التوازن بوسائلها المتعددة من إنفاق وإيرادات وفائض تحتفظ به. وهكذا نتبين أن النشاط المالى للدولة الاشتراكية يكون جانبا هاماً من نشاطها الاقتصادى والتنظيمى ويرتبط ارتباطا متكاملا بتخطيط لاقتصاد القومى وبتوزيع الدخل القومى وإعادة توزيعه واستخدامه[٩].

وعلى هذا يمكن تعريف المالية العامة فى دولة اشتراكية بأنها:

سلوك هيئة التخطيط فى الإدارة الشاملة للاقتصاد كمنتج وحيد، وفى توجيه النفقات نحو إشباع الضرورات الاقتصادية وسد الالتزامات السياسية والاجتماعية وتوفير الموارد اللازمة لذلك.

أزمة الاشتراكية:

اقترن التخطيط عن طريق تملك الدولة للإنتاج ورسم الخطة بمجلس محدود بعيوب يفصلها آرثر لويس فيما يلى:

١ – إن القوة المركزية للتخطيط التى تصدر التوجيهات لا تستطيع أن تحدد جميع النتائج المترتبة على هذه التوجيهات فالنظام الاقتصادى معقد إلى أبعد الحدود فإذا وضعت مثلا خطة لزيادة إنتاج الساعات يجب عليك فى الوقت نفسه أن تضع خطة لزيادة جميع الموارد والأدوات التى تدخل فى صناعة الساعات والمواد التى تتكون منها هذه الأشياء والآن لا يستطيع شخص واحد أن يضع قائمة كاملة لجميع المواد والأدوات التى تدخل فى صناعة الساعات وفى صناعة الأشياء البديلة للساعات وأن يقدر جميع النتائج الاقتصادية التى ستترتب على زيادة الساعات.

---

(٩) المالية العامة ومبادىء الاقتصاد المالى د. بدر محمد عتلم ط ٢ مكتبة الآداب. سنة ١٩٧٧ ص ١٢٦.

وحتى إذا استطاع هذا الشخص أن يضع قائمة للساعات فسوف يحتاج إلى قائمة منفصلة لكل من المواد التى تدخل فى صناعتها والتى يجب أن تخطط هى الأخرى. وعلى هذا فإن القوائم لن تنتهى وبسبب هذا التقييد فإن تنفيذ الخطة التى تتم عن طريق التوجيه لا يكون دائما مرضيا، فهناك آلاف من الآلات تنتج يوميا ولكنها تترك بلا استخدام، بسبب قلة بعض قطع الغيار اللازمة لتشغيلها، وفى التخطيط عن طريق التوجيه تكون النتيجة دائما هى وجود نقص فى أشياء معينة وفائض فى أشياء أخرى.

٢ – وعيب آخر يتصل بالتخطيط الاشتراكى حيث تنعدم المرونة فبعد أن يضع رجال التخطيط آلاف التفصيلات الضرورية لتنفيذ الخطة وبعد أن يصدروا توجيهاتهم، فإنهم يعارضون أى طلب لمراجعة الأرقام وعند تنفيذ الخطة يحتمل أن تكون نتائجها غير كاملة وحتى ولو كانت الخطة الكاملة عند وضعها فإن الظروف تتغير، فقد يعطى تصريح لمؤسسة معينة لشراء الفحم ولكن ربما يضرب عمال هذه المؤسسة عن العمل، أو يقع حادث معين أو تكون الأحوال الجوية سيئة، وبذلك لن تتمكن هذه المؤسسات من الحصول على مخصصاتها من الفحم، ونتيجة لهذا فإنها تريد شراء البترول من مؤسسة أخرى لا تحتاج كثيرا إلى هذا النوع من الوقود، وفى معظم النظم الاقتصادية المخططة تخطيطا مركزيا يكون لهذه الظروف الطارئة نتيجة غريبة، وهى أن الخطة يمكن أن تسير سيرا طبيعيا عن طريق السوق السوداء التى تستطيع على أساسها أن تكيف المؤسسات سياستها.

ثم إن تأسيس المشروعات الكبيرة يترك أثراً نفسيا فى الجماهير، فإذا فشلت قد يضطر تحت هذه الظروف لاستمرارها مما يؤدى إلى استنزاف موارد الدولة.

٣ ويجب أن نضيف لأخطاء التخطيط عن طريق التوجيه عيبا آخر هو عدم التطور فمن العسير زيادة إنتاج الساعات إذا كان هناك نوعا واحداً من هذه الساعات، أما إذا كان هناك نوعا آخر من الساعات فإن الصعوبة تتضاعف، وهكذا تزداد الصعوبات بزيادة أنواع الساعات، ونتيجة لهذا فإن رجال التخطيط المركزى، يميلون إلى الإسراف فى توحيد أنواع السلع، ليس لأنهم

يعتقدون أن هذا التوجيه فى مصلحة الشعب، وإنما لان هذا يسهل لهم عملهم، وتوحيد أنواع السلع يكون فى معظم الأحيان أداة للتقدم، ولكنه يكون دائما عدوا للسعادة، ويؤدى أحيانا إلى نتائج سيئة بالنسبة للتجارة الخارجية.

٤ - وإخضاع المشروعات للتخطيط عن طريق التوجيه يكون له أثر ضار، لأن هناك أشياء لا يمكن التنبؤ بها. ولهذا لا يمكن إخضاعها للتخطيط المركزى ومستقبل البلاد يتوقف على الإنتاج الحر وعلى الأشخاص ذوى الآراء الحديثة التى يستطيعون تأييدها فى وجه أى معارضة للحصول على ما يريدون من رأس المال والعمل والمواد الخام، دون أن يصطدموا بالعقبات التى تخلقها الطبقات البيروقراطية، وليختبروا السوق بأنفسهم، وأى نوع من التخطيط يحول دون تحقيق هذا بصفة دائمة أو لفترة طويلة.

٥ - وأخيراً كلما حاولنا التغلب على صعوبات التخطيط عن طريق التوجيه كلما ازدادت تكاليف التخطيط. ونحن لا نستطيع أن نخطط دون معرفة، ولهذا يجب أن تكون لدينا إحصاءات متصلة وعدد كبير من الموظفين والخبراء، ونحن لا نستطيع أن نصدر آلافا من التراخيص بسرعة دون أن يكون لدينا آلاف من الموظفين، وكلما حاولنا أن نخطط بطريقة أفضل احتجنا إلى مزيد من رجال التخطيط. وتفيد الإحصاءات السوفيتية أن لدى روسيا ٨٠٠,٠٠٠ من رجال الاقتصاد معظمهم من الإداريين المتصلين بالتخطيط ونظام الأسعار والنظام الحر يقوم بنفس الوظيفة دون حاجة إلى هذا الجيش من رجال الاقتصاد الذين يمكن الاستفادة بهم فى المصانع والمعامل والحقول.

والخطة لا يمكن أن توضع بواسطة الشعب أو البرلمان أو مجلس الوزراء، ولكنه يجب أن يضعها المسئولون المتخصصون، لأن الخطة تظهر فى صورة آلاف من الأوامر الإدارية والقرارات، والبرلمان والوزراء لا يستطيعون الاطلاع على كل هذه التفاصيل، ولهذا فإن هناك فرصاً لا حصر لها للتلاعب والفساد. فكلما زادت التوجيهات التى تصدر من السلطة المركزية قلت القدرة على الإشراف، وعندما تفعل الدولة كل شىء فإنها لا تستطيع حتى مراقبة نفسها[١٠].

(١٠) راجع أسس التخطيط الاقتصادى - آرثر لويس. ت /فريد مصطفى - الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٩٦١ - ص ٢٥-٣١.

والدولة على هذا الوضع جهاز ضخم هائل معقد كل التعقيد لأنه يضم بطبيعة الحال عددا كبيرا من الأجهزة الفرعية التى تتفرع بدورها إلى أجهزة ثانوية. وهكذا تأخذ أوامرها من المركز فى عدد كبير من المراحل والإجراءات، وليس هناك شك فى أن مثل هذا التكوين يجعل سير الأمور مسألة شاقة تحيطها الصعوبات من كل جانب، فضلا عن أن هذا النوع من التنظيم يعرض الجهاز للوقوع فى كثير من الأخطاء لا يمكن اكتشافها إلا بعد فوات الأوان. وبهذه الصورة فإن الاشتراكية تؤدى إلى اختناق اقتصاد البلد ببطء بفضل الإفراط فى المركزية والبيروقراطية اللتين تحدثان شللا فى الجهاز الاقتصادى، وتقتلان كل إحساس بالمسئولية والقدرة على التصرف.

وهذا ما حدث، فبعد أربع سنوات فقط من التطبيق الاشتراكى ظهر فشل التجربة وضرب الاقتصاد وانتشرت المجاعات بعد هبوط الإنتاج الصناعى إلى خمس ما كان عليه قبل ذلك، وانهارت العملة إلى ١٪ من قيمتها. وفى ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ تراجع لينين فألغى الاستيلاء على فائض الإنتاج عينا · وبعد ثلاثة أيام عادت حرية التجارة الداخلية، وفى ١٧ مايو سنة ١٩٢١ صرح لصغار المنتجين أن يبيعوا منتجاتهم لحسابهم، وفى ٧ يونيو سنة ١٩٢١ ألغى تأميم كل المؤسسات الصناعية التى لا يزيد عدد العمال فيها عن عشرين عاملا. وفى ١٠ يوليو سنة ١٩٢١ أتيح للأفراد والشركات أن تقيم مصانع مملوكة لها ملكية فردية. ولجأت السلطات إلى الضرائب.

وفى موسكو – كما تقول وكالات الأنباء – وجهت الصحف السوفيتية هجوما عنيفا لمختلف الأجهزة الإدارية والاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى، واتهمتها فى جرأة نادرة بسوء الإدارة والتخطيط والتبديد واللامبالاة، كما رسمت صورة قاتمة للأوضاع الاقتصادية والصناعية والمهنية فى البلاد، وأوضحت أن المسئولية ضائعة بين مختلف الأجهزة الحكومية، وأن الخلل لم يعد استثناء، بل وضعا عاما ذكرت صحيفة ترود الناطقة باسم النقابات العمالية أن سوء الإدارة الاقتصادية، والأخطاء فى التخطيط، والإهمال بين المسئولين السوفيت، أدى إلى ضياع نحو ٥ مليارات دولار خلال السنوات القليلة الماضية. وقالت إن الأموال ضاعت فى مشتريات من الأجهزة الألكترونية الحديثة التى لا تستخدم، وانتهى بها الأمر إلى بيعها كحديد خردة، إما لأن خطط تشغيلها لم تصل معها أو لأن أحجامها كانت أكبر من المنشآت التى أرسلت إليها، أو لأن أحدا لم يعرف كيفية استخدامها وأضافت أن كل وزارة تلقى اللوم والمسئولية على الأخرى ولا يعرف أحد من المسئول الحقيقى.

وقالت الصحيفة إن سوء الإدارة والتسيب والإهمال وتعارض مواقف المسئولين لم يعد استثناء من القاعدة وأضافت أن السلطة الحاكمة نفسها تردد هذه الانتقادات، ولكن شيئا لا يتغير. كما أكدت أن المسئولين الذين يبددون ملايين الروبلات يعيشون فى مأمن وحماية أكثر من «سارق البرتقال».

وأشارت إلى أنه فى أقصى الحالات يوجه اللوم إلى مديرى المشروعات الفاشلة وإذا ما وقعت عقوبات مالية فإن المصنع بأكمله هو لذى يتحملها، وفى النهاية فإن الذى يدفع ثمن الخسارة هو الدولة والاقتصاد السوفيتى.

كما أشارت صحيفة (الحياة الريفية) إلى مدى الخلل الواقع فى المزارع بأوكرانيا التى تعتبر صومعة القمح السوفيتى، وقالت إن الجرارات معطلة ولا تصلح للاستخدام. وأبدت صحيفة (بر فدا) قلقها من حالة الآلات الزراعية قبل شهر من موسم الحصاد وقالت إن حوالى ٢٥٪ منها معطل.

وفى الوقت نفسه وجهت صحيفة (سوفيتسكيا روسيا) الناطقة باسم اتحاد روسيا أكبر الجمهوريات السوفيتية انتقادات شديدة لهيئة أطباء الاتحاد السوفيتى، واتهمت الأطباء باللامبالاة وانعدام الإحساس والضمير والتصرف بشكل إجرامى.

وقالت: إن عددا كبيراً من الأطباء غير محترفين، ويتصرفون باللامبالاة مما ينتج عنه عواقب وخيمة.

وقالت: إنه يتعين تعزيز الرقابة على الهيئات الطبية ووضع لوائح من شأنها دفع الطبيب على تحمل مزيد من المسئولية فى مجال عمله(١١).

وللنظام الماركسى انطباعات أخرى فى الناحية الاجتماعية حيث يؤدى إلى ظهور النزعات الديكتاتورية أو معاناة الشعوب. فحالة كحالة روسيا الاجتماعية أكبر دليل على ذلك، إن روسيا فى سبيل التقدم بمعدل أكبر وفق خطة رسمها القادة لهذا التقدم، لم يشغلهم بعد ذلك ما يعانيه الشعب من كبت وحرمان. إن هذه الممارسة تمت على دماء أجيال وسعادة أجيال. فهل من العدل ألا يكون لهذه الأجيال المضحى بها أى حق؟ إن سوء التغذية وانعدام الحرية وطغيان الديكتاتورية وإرهاب البوليس كلها مظاهر منطبقة فى تاريخ السوفيت لا ينكرها زعماؤه اليوم حين يصورون عصر ستالين الرهيب.

(١١) الأهرام ١٩٨٤/٧/٢.

والديكتاتورية السياسية تابع ضرورى للدكتاتورية الاقتصادية، فحين تكون الدولة هى المالك الوحيد لأدوات الإنتاج وهى التى توجه استغلال هذه الأدوات وغيرها من عناصر الإنتاج لتحقيق الأغراض التى تبغيها وهى المستأجر الوحيد للعمل الإنسانى على مختلف مراتبه ودرجاته، لا يستطيع العمال أن ينتقلوا من عمل إلى عمل أو من منطقة إلى أخرى، بل هم مسخرون كمجموعة من العبيد، كل هذا يشيع فى نفوس الناس القلق والضجر والتبرم بالحياة، فتقل كفايتهم الإنتاجية، فضلاً عن أن أهداف الدولة الأساسية بهذه الصورة تكون زيادة الإنتاج، مما يؤدى إلى إرهاق العمال إرهاقا بالغا. ثم إن معدل التقدم الواسع المطلوب يضطر الدولة إلى حرمان الناس من كثير من متطلبات الاستهلاك، كل هذه الظروف تمنع الدولة ضرورة من السماح للناس بالتعبير عن آرائهم، فالدكتاتورية السياسية تابع حتما للدكتاتورية الاقتصادية.

إن النمو الذى تحقق فى الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٨٧ كان أقل من ١٪، ولقد حاول جورباتشوف إدخال نظام لمراقبة الجودة فى الصناعة طبقا لبرنامجه المعروف (جوسبريمكا) وركز على ١٥٠٠ مؤسسة صناعية. ولكن هذه النظم الجديدة أدت إلى ارتباك الإنتاج.

وملكية الدولة سنة ١٩٨٨ وصلت إلى ٨٨٪ من كل شيء، فى حين لم تزد الملكية الفردية عن ٠,٠٣٢٪، والباقى داخل فى الملكية التعاونية.

يقول نائب وزير العدل السوفيتى: إن القوانين لم تكن تقدم أى ضمان للملكية. ونحن الآن فى حاجة إلى تجديد علاقات الملكية بأشكالها المختلفة... إن احتكار الدولة للملكية أضاع من الأفراد تماما كل حافز للمبادرة. ولم يتقدم الإنتاج إلا فى الأسلحة والفضاء.

ويقول رئيس أكاديمية الاقتصاد العليا السوفيتية: (إن مركزية التخطيط والإدارة أدت إلى كوارث اقتصادية، فلدينا الآن أكثر من مائة ألف مؤسسة كبيرة فى الصناعة والزراعة تقدم ٢٨ مليون نوع من المنتجات، ولا يمكن التخطيط لهذا كله أو إدارته مركزيا. ثم إن التخطيط والإدارة المركزية على هذا النطاق الواسع أدت إلى هبوط نوعية السلع المنتجة، ولم يضعف إمكانيات التصدير فحسب ولكن رصيد المستهلك السوفيتى نفسه، الذى فقد ثقته فى المنتج السوفيتى، وراح يبحث عن أى وسيلة للحصول على سلع من الخارج.

إننا خرجنا بعيدا عن حركة السوق العالمية، وذلك يعكس نفسه فى سعر صرف الروبل، فبينما السعر الرسمى هو أن الروبل يشترى ١,٥ دولار فإن الحقيقة الواقعة أن الدولار يشترى ١٢ روبل، وهذا أدى إلى سوق ظل واسعة. وأن التقديرات مختلفة عن حجم التعاملات فى سوق الظل، بينما بعض الحسابات تذهب إلى تقديرها فى حدود ١٠٠ بليون روبل، فإن هناك تقديرات أخرى تصل بها إلى ٢٨٠، وأيا كان الرقم الصحيح فإن القضية خطيرة. وإن الحقيقة التى يجب أن نقولها مع الأسف –لرفاقنا فى العالم الثالث– هى أن لدينا ١٢ مليون عاطل أو شبه عاطل فى الاتحاد السوفيتى)[١٢].

ولم ينتشر التقدم فى الفضاء والسلاح إلى الجوانب الأخرى، والنمو فى جانب واحد لا قيمة له إن لم يكن نموا متوازنا أفقيا.

وبينما تجاوزت الرأسمالية مرحلة الصناعات الثقيلة إلى الثورة الصناعية الهائلة فى علم الألكترونيات، التى أحدثت انقلابا هائلا فى وسائل الإنتاج، وكان فائض الإنتاج هائلاً مما جعلها فى مكان المستكفى الذى يفرض شروطه، وجعل العالم الاشتراكى والعالم الثالث فى مكان المحتاج التابع. وبالطبع كان الروس نتيجة الاشتراكية بعيدين عن هذه الثورة الصناعية الجديدة، ولم يستطيعوا آن يلحقوا بها أو يكسروا احتكار الغرب لها.

هذا هو موقف الاشتراكية فى نهاية الثمانينات التى جعلها تحنى الرأس منكسرة أمام الرأسمالية.

يقول جورباتشوف بعد طول انتظار على استحياء:

(نحن نحتاج إلى فترة قصيرة، شهور قلائل، لاتخاذ بعض الخطوات المهمة، التى ستعنى فى الحقيقة الانتقال إلى اقتصاد يقوم على قوى السوق بشكل منظم... إننا سنقوم بتفكيك ملكية الدولة ونؤسس شركات يملكها حملة الأسهم، وستكون هناك عمليات تأجير لممتلكات أخرى، وستكون هناك مشروعات تعاونية وعمالة فردية.

وهناك فى الدول الغربية المتقدمة مفاهيم عديدة للسوق، وعلى سبيل المثال هناك صيغة أكثر ليبرالية فى الولايات المتحدة، بينما هناك تنظيم حكومى أكبر فى بعض الدول الأوربية مثل فرنسا والدول الاسكندنافية، فجزء كبير من الاقتصاد يتبع الملكية العامة. ولكن كل شىء يسير مع ذلك هناك فى إطار اقتصاد قائم على السوق ...

إننا نشعر أننا جزء من حضارة كونية، ونريد أن نكون من الناحية الاقتصادية جزء عضوياً من العالم كله)(*).

وهكذا نقض جورباتشوف الأساس النظرى للماركسية القائم على صراع المتناقضات. ولم يعد يسعف الماركسيون أى تأويل أو تبرير كما حدث من قبل تضليلاً ومسخاً. إن الخروج هنا ليس على شكل من أشكال التطبيق ولكن خروج على جوهر النظرية وهدم لأساسها.

وهو تعبير واقعى عن التخلى عن الاشتراكية والدخول فى النظام العملى الجديد: نظام القطاع العام الموجود بالغرب.

(*) الأهرام ١٩٩٠/٦/٤ عن مجلة التايم الأمريكية فى حديث مع جورباتشوف.